UN LIBRARY
JUL 0 · 1991
UN/SA COLLECTION

S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/22746
28 June 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

مذكرة من رئيس مجلس الامن

أدلى رئيس مجلس الامن ، في إثر مشاورات أجراها مع أعضاء المجلس ، بالبيان التالي ، باسم المجلس ، في جلسته ٢٩٩٦ المعقودة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، بصدد نظر المجلس في البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت" :

"لقد علم أعضاء مجلس الامن ببالغ القلق بالحادثة التي وقعت اليوم عندما رفضت السلطات العسكرية العراقية السماح لفريق للتفتيش النووي مشترك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة بتفقد موقع معين فورا ودون عائق للتفتيش عليه من قِبل اللجنة الخاصة بموجب الفقرتين ٩ و ١٣ من قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) . وأثناء هذه الحادثة لم تمتثل السلطات العسكرية العراقية لطلب من كبير المفتشين بالنيابة بألا يكون هناك أي تحرك لوسائل النقل أو المعدات ريثما يتم التفتيش . وأطلقت القوات العسكرية العراقية نيران الاسلحة الصغيرة في الهواء عندما كان أعضاء الفريق يحاولون التقاط صور فوتوغرافية للمركبات المحملة وهي تغادر الموقع . وهذه الحادثة تجيء في أعقاب حادثتين سابقتين وقعتا يومي ٢٣ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ عندما رفضت السلطات العسكرية العراقية السماح لفريق التفتيش النووي بتفقد بعض المنشآت في موقع آخر معيّن .

"وفي ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، عقد المجلس جلسة للنظر في الحادثتين اللتين وقعتا يومي ٢٣ و ٢٥ حزيران/يونيه ، حيث أكد الممثل الدائم للعراق أن العراق قد قبل قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) وأنه يبذل كل ما في وسعه لتنفيذ كل المتطلبات والالتزامات التي يفرضها عليه القرار . وأكد كذلك أن العراق يتعاون مع جميع بعثات الامم المتحدة ، بما فيها اللجنة الخاصة . وبعد ذلك نقل الرئيس الى حكومة العراق القلق البالغ الذي يساور المجلس إزاء تلك الحوادث .

"وأعضاء المجلس يعربون عن استيائهم الشديد من الحوادث التي وقعت في ٢٣ و ٢٥ و ٢٨ حزيران/يونيه ويدينون في هذا الصدد مسلك السلطات

العراقية . وكل هذه الحوادث تشكل انتهاكات صارخة لقرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) وللتعهدات الواردة في الرسائل المتبادلة بين الامين العام للامم المتحدة ووزير خارجية العراق والتي تنظم مركز وامتيازات وحصانات اللجنة الخاصة وأفرقة التفتيش التي صدر بها تكليف بموجب قرار مجلس الامن . وفضلا عن ذلك ، فإن هذه الحوادث تظهر عدم التزام العراق بتعهداته الرسمية بالامتثال لجميع أحكام قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) .

"وقد قرر أعضاء مجلس الامن أن يطلبوا الى الامين العام إيفاد بعثة رفيعة المستوى فورا الى بغداد بغرض الاجتماع مع الحكومة العراقية على أرفع المستويات لتنقل اليها الطلب العاجل للمجلس للحصول على تأكيدات لا لبس فيها بأن الحكومة ستتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم وضع أي عراقيل في طريق قيام اللجنة الخاصة بالاضطلاع بولايتها وأنها ستمد لافرقة التفتيش يد التعاون التام ، بما في ذلك توفير إمكانية الوصول فورا ودون عائق الى المواقع ، امتثالا لالتزامات وتعهدات العراق قبل الامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما أن أعضاء المجلس قد شددوا أيضا على أن من واجب الحكومة أن تزود البعثة الرفيعة المستوى بضمانات مطلقة فيما يتعلق بسلامة وأمن كافة الافراد المشتركين في الاضطلاع بالاعمال ذات الصلة بقرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) . وسوف تغادر البعثة نيويورك هذا المساء ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وهي مكونة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والرئيس التنفيذي للجنة الخاصة ووكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح .

"وفي هذا الوقت ، فإن أعضاء المجلس يطالبون العراق بأن يوفر لفريق التفتيش النووي المشترك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة ، الموجود حاليا في العراق ، إمكانية الوصول على الفور الى الاشياء التي حاول الفريق التفتيش عليها في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وكذلك الى أي موقع آخر يعتبر ضروريا في نظر الفريق .

"ويطلب أعضاء مجلس الامن من البعثة الرفيعة المستوى أن تقدم ، في أقرب فرصة ، عن طريق الامين العام ، تقريرا عن نتائج اجتماعاتها مع الحكومة العراقية على أرفع مستوى ، وبصفة خاصة عن التعهدات الاخرى التي تقدمها الحكومة لضمان الامتثال على جميع المستويات ، بما في ذلك السلطات العسكرية والمدنية المحلية ، لالتزامات العراق بموجب قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) .

"وأعضاء المجلس يودون أن يوضحوا أن المجلس سيبقي هذه المسألة قيد النظر ، وأن أي تكرار لعدم الامتثال ستكون عواقبه خطيرة .

"ويكرر أعضاء المجلس تأكيد الآراء التي أعربوا عنها في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن التهديد الذي تشكله جميع أسلحة التدمير الشامل على السلم والأمن في الشرق الأوسط ، وضرورة العمل على إنشاء منطقة خالية من تلك الاسلحة في الشرق الأوسط ."

- - - - -